آراء

أحرار ومجانين

بسمة النسور

حين يهتف الواحد منا، في لحظة انفعال وغضب، قائلاً بتحدٍ «أنا حرّ وسوف أحيا حياتي كما أريد»، تُرى هل ندرك أو نعني ما نقول حقا، أم أنها مجرد أمنيات وتطلعات وأشواق إلى الانعتاق من القيود، تلك المتمثلة في كل أشكال السلطة من أبوية ودينية وسياسية ومجتمعية القيود الباهظة التي تحدّد مسار حياتنا منذ اللحظة الأولى، فتكبلنا بمجموعة قوانين وقواعد ومفاهيم وأعراف وأنماط، تتخلل تركيبتنا النفسية، وتستقر في لا وعينا باعتبارها قيما عليا، علينا السعي إلى بلوغها، كي نحصل على الإقرار والقبول ضمن الجماعة التي لا تتوانى عن لفظنا أفرادا غير مرغوب بهم خارجين عن المألوف. عندها لا نملك سوى الانصياع لشروطها التوفيقية المهادنة على حساب حقيقتنا وجوهرنا ورغبتنا في الخلاص من سطوتها، والتمسّك بفرديتنا وتفرّدنا ورفضنا هيمنة السائد المتفق عليه، في هذه الحالة، قد يتم التشكيك حتى في سلامة مداركنا العقلية.

لعل الجنون هو المبرّر الوحيد المقبول عرفا لاستحقاق الحرية، بمعناها المطلق غير القابل للمساءلة، وكثيرا ما اتُّهم عبر التاريخ شعراء وفلاسفة ومفكرون وعلماء، ومخترعون بالإصابة بالجنون، وقد رجّ بعضهم في مصحات الأمراض العقلية، لأنهم عبّروا بكل صدق، وبدون ضوابط أو محاذير عن دواخلهم من مشاعر ومواقف وأفكار، فأثروا الإنسانية بإبداعاتهم التي بعثها وعيٌ منفلتٌ وإحساسٌ حقيقيٌّ بالحرية وقدرة استثنائية على التعبير عن ذواتهم من دون حسابات، لمطابقة صورتهم للمتوقع والمفترض والمقبول، مضحّين في ذلك كله في مقابل تحقيق الانسجام مع أنفسهم من دون نفاق أو مجاملة أو مواربة، هؤلاء الذين نطلق عليهم صفة مجانين هم من أحدثوا الاختلاف، وساروا بالبشرية إلى حيث التطور والإنجاز، وهم وحدهم من دفعوا الثمن باهظا.

الحرية كما يعرّفها علم النفس هي تحرّر من القيود والخوف والعوز، وهي إذا ما جرّدناها من بعدها الرومانسي الجمالي جوهر السعادة ومضمونها، بل هي من أهم دوافع الحياة التي تفقد المعنى، في حال عدم توفرها شرطا أساسيا لجدوى الوجود، وهي حافزٌ أساسي للمعرفة والتنوير والإبداع والجمال، وهي قوة دافعة لتحريك أفراد المجتمع وتفجير طاقاته. يرى علم النفس والفيلسوف الألماني، إريك فروم، أن للإنسان القدرة على التحكّم في حياته وتوجيهها، وأن من يتبعون مبدأ الحتمية يتنازلون طوعا عن حرّيتهم، وبمحض إرادتهم. من هنا، يثور السؤال الوجودي الموجع حول حقيقة حريتنا: هل يكفي أن نمتلك وثائق سفر، وأن نقرّر طبيعة عملنا ودراستنا ورفاق الحياة الذين نختارهم ونوعية الأطعمة التي نفضلها، وأي طقس يعجبنا أكثر كي نطلق على أنفسنا صفة أحرار؟

المسألة أكثر تعقيداً وصعوبة مما نتخيل، سيما أننا نشأنا على التلقين، تقريبا في كل تفاصيل حياتنا. لم نتخذ قرار الحياة من حيث المبدأ، بل فوجئنا بوجودنا فكنّا الثمرة، عجينةً هشّة، تشكلها المؤسسة نسخةً أخرى مكرّرة مجردة من حق الاختيار، تقيدنا الأسرة بمفاهيمها، كما تفعل السلطة السياسية، حين تقيدنا بقوانينها وتشريعاتها، وتتوعدنا السلطة الدينية بالجحيم ونار السعير لو أعدنا التأمل في مسلّماتها، كما يربطنا المجتمع بتوقعاته المسبقة. وفي هذه اللحظة العصيبة الراهنة، يبدو ذلك كله مجرّد تفاصيل، قد لا نملك ترف التنظير حولها، إذ يكبلنا وباءٌ تافه صغير، يتحكّم بخبث ولؤم في مجريات الكون بأسره، فتعلن دولٌ كبرى عجزها عن مواجهته، وتفرض على مواطنيها قيودا لا حصر لها، يحصد الأرواح ويعطّل الحياة ويجوّع البشر. يحجرنا في البيوت كفئران مذعورة، تفكّر ألف مرة، قبل أن تفتح الباب، رعبا من تسلل الوباء الذي أحكم وثاقه على كل مفاصل حياتنا، ثم نجرؤ بعد ذلك كله على القول، من دون أدنى إدراك، إننا أحرار، وإننا سنفعل كل ما يحلو لنا!

هل تحتاج فلسطين منصب نائب الرئيس؟

داود كتّاب

في ظل الترتيبات والتعقيدات التي تواجه الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في محاولته أخيرا استباق المصالحة بالانتخابات، تبرز مشكلات داخلية لكلا الفصيلين الأكبرين، حركتي فتح وحماس. وفي أمور الانتخابات، كما في أمور الحرب، قد يعرف المرء متى يبدأ، ثم من شبه المستحيل معرفة النتيجة النهائية فور انطلاق قطار الانتخابات. جاء المرسوم الرئاسي بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية (ثم استكمال المجلس الوطني)، فيما نشر أن تفاهماتٍ تمت بين أمين سر «فتح»، جبريل الرجوب، ونائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، صالح العاروري، وأهم ما تضمنته الاتفاق على قائمة مشتركة للحركتين، تتفوق فيها «فتح» بحوالي عشرة مقاعد، تضمن رئاسة المجلس التشريعي لـ«فتح» (للرجوب غالبا)، وتمتنع «حماس» عن تأييد أي مرشح للرئاسة. ولكن الرياح أحيانا تسير بما لا تشتهي السفن، فقواعد «حماس» وحتى كبار المسؤولين فيها، رفضوا فكرة القائمة المشتركة، مع تأييدهم مبدأ الانتخابات. ومعلوم أن الحركة الإسلامية تمر في عملية انتخابات داخلية ستنتهي عنها، حسب مصادر داخلية، إلى اختيار رئيسٍ: خالد مشعل لقيادة «حماس» في الخارج وإسماعيل هنية لرئاسة المكتب السياسي، ومركزه الداخل، وحسب المصادر فإن رئيس المكتب السياسي للحركة في قطاع غزة، يحيى السنوار، يعارض مشعل. أما في حركة فتح فحدّث ولا حرج. يقال إن هناك ما بين ثلاث إلى خمس مجموعات من اعضائها تعمل على تشكيل قوائم موازية للقائمة الرئيسية، أهمها قائمة الملتقى الديمقراطي، بزعامة عضو اللجنة المركزية للحركة، ناصر القدوة، والتي يأمل القائمون عليها الحصول على تأييد من الأسير مروان البرغوثي الذي ينوي الترشّح للرئاسة. ومع شبه استحالة الاستمرار في مشروع القائمة المشتركة بين حركتي حماس وفتح (عارضها القدوة بشدة) يبرز سؤال منطقي: هل ستكون «حماس» في حل من التزامها بعدم تأييد أي مرشح للرئاسة؟ المتوقع قبل إعلان البرغوثي أن موقع الرئاسة «محجوز» للرئيس محمود عباس، على الرغم من أنه قال، مرة في وقت بعيد، إنه لا ينوي الترشّح. ولم يعلن بعد أنه ينوي الترشّح، فيما قال بعض معاونيه وأعضاء في مركزية «فتح» إنه مرشح إجماع الحركة. ولو امتنع الرئيس عن الترشّح لكان من السهل إيجاد تفاهم حول قائمة «فتح» مع البرغوثي الذي كان قد صرح لعضو اللجنة المركزية، حسين الشيخ، إنه مع وحدة الحركة. ومن شأن ضمان ترشيح مروان البرغوثي للرئاسة، وإعطائه دورا في تشكيل قائمة القدورة لانتخابات المجلس التشريعي أنه سيحل مشكلات هذه القائمة، وقد يضمن لها النجاح. وبغير ذلك سيكون من الصعب جسر الهوّة، فإصرار القدوة، كما رد على سؤالي له، على أنه ينوي الاستمرار حتى بدون دعم البرغوثي، يعني أن حركة فتح ستضعف أمام المنافسين، وغالبيتهم من الشباب الذين لم يصوّتوا قبلا، بسبب تعثر الانتخابات خمس عشرة سنة، فمن المتوقع أن يشارك مليون فلسطيني لأول مرة في انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة، علما أنه سجّل إلى غاية كتابة السطور، للمشاركة في الانتخابات رقم قياسي، هو 93% من المخوّل لهم التصويت. ويضع هذا الأمر الرئيس ولجنة قدره المركزية في وضع صعب، حيث يجب إيجاد حل لموضوع الأسير ذي الشعبية العالية، مروان البرغوثي، والذي رفض تسلم أي منصب حكومي منذ عودة القيادة الفلسطينية إلى الوطن، حيث كان مبعد الانتفاضة الأولى (إضافة إلى الرجوب)، وبقي رئيسا لتنظيم فتح إلى غاية اعتقاله في العام 2002.

الصعوبة أمام الرئيس أبو مازن عدم القدرة على إلغاء الانتخابات أو تأجيلها (ليس بسبب الضغوط الأميركية أو الأوروبية كما يزعم بعضهم)، بل لأن الشعب الآن متحمّس لتغيير الوجوه الذين تلوثت أيديهم وأيدي أقاربهم ومساعديهم في الفساد، فإذا كانت انتخابات عام 2006 قد شهدت تصويتا معارضا لحركة فتح، فإن انتخابات 2021 قد تشهد أصواتا معارضة لكل من «فتح» و«حماس». وإذا كان عدم ترشّح أبو مازن غير مقبول لديه ولدى مساعديه، فإن الحل الوحيد المتبقي هو إيجاد منصب نائب رئيس، وإدخال مروان البرغوثي ضمن قائمة تشمله رئيسا، ومحمود عباس نائبا للرئيس أو حركته، وسيتطلب الأمر تغييرا في القانون الأساسي، والذي ينص أنه في حال غياب الرئيس سيقوم رئيس المجلس التشريعي بمكان الرئيس ستين يوما إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية.

(كاتب فلسطيني)

هيّا إلى مملكة الأنوثة

عائشة بلحاج

«عزيزتي، لنشد الرّحال عبر سفينة الإتيكيت، إلى سفر ممتع نحو مملكة الأنوثة. سنوقظ تلك الأنثى النائمة بداخلك. سنسهر على الاعتناء بالروح الأنثوية. في الأسبوع الأول، شاطئ دستور الأنثى، وشاطئ أغذي الأنثى الصغيرة بداخلي، ثم شاطئ الأنثى الراقية، وشاطئ أنثى بلمسات رقيقة. .. تذكّري أن الجمال عابر، لكن الجاذبية ترافقك مدى الحياة، وفي كافة الظروف، وبـ 1000 درهم فقط. ماذا تريد المرأة أكثر من ذلك؟» .. نعم ماذا تريد المرأة أكثر من ذلك؟ وإلّا سنعدّها جاحدة للنّعم، أمام هذا العرض السّخي. هذه ليست قصة ساخرة، بل هي إعلانٌ حقيقي في شبكة الإنترنت، لدورة «مملكة الأنوثة» التي تعد المتقدّمات إليها بكل ما سبق مقابل ألف درهم مغربي (مائة دولار).

على الفور، حضّرني فيلم «زوجات ستيفورد» (The Stepford Wives)، بطولة نيكول كيدمان، ويحكي قصة آلة تُحوّل المتعبات من العمل والاعتناء بالبيت والأطفال، والمقصّرات في حق أزواجهن، إلى نساء لامعات بالغات الجمال و«الأنوثة». يكفي أن تدخل إحداهن آلة عجيبة، لتخرج منها وقد أصبحت نسخة أخرى من نوع واحد من النّساء، يستجيب لمواصفات الجمال الجسدية من شعر مسرّح، وخصر مشدود وصدر بارز، وشفاه منتفخة، إلى مواصفات الشّخصية «الأنثوية» من الوداعة والطاعة، إلى التّهذيب والاعتناء الشديد بحاجات الزوج والأولاد.

في هذه النماذج، لا مكان للمرأة العاملة أو الطموحة، أو المختلفة أو صاحبة الطبع المستقل. لهذا تجد «جوانا» (نيكول كيدمان) التي كانت تشغل منصبا مرموقا في محطة تلفزيونية، بينما يشغل زوجها أعمالا إدارية متوسطة الأهمية، قبل أن تُصاب بانهيار عصبي، نتيجة الضغوط في العمل، وتقدم استقالتها، ليرحلا معا إلى بلدة ستيفورد. وفي نهاية الفيلم، تعود بعض النساء إلى حقيقتهن، ويخرجن من القالب، فهن لم يكن لحظة حقيقيات، وهذا وحده ما تحتاجه المرأة؛ أن تكون إنسانة حقيقية، لا نموذجا جماليا أو سلوكيا أو نُسخةً من إعلانٍ رخيص لباعة الوهم. هؤلاء الذين صاروا يدخلون النساء العربيات إلى التهم القبيحة، لإخراج نماذج عجيبة من الجمال النسوي. ويكفي أن تفتح معظم التلفزيونات العربية، لتفاجئك مذيعاتٌ وممثلاتٌ في هيئة «زوجات ستيفورد» أو أسوأ. في شهر رمضان الماضي، أثارت ممثلات في مسلسلات عربية دهشتي، حين قمت بجولة خاطفة فيها، وأنا أسأل نفسي: هل فعلا هناك من يشاهد هذه الكارثة؟ هؤلاء النساء اللواتي لعبت المشارط بوجوههن، لا نعرفهن. إنهن حتما لسن من مجتمعاتنا، ولا من واقعنا. ربما نزلن إلى الأرض بالباراشوت للتصوير، ثم يعدن إلى كواكبهن. هل نقتهن بأنفسهن مهزوزة إلى هذه الدرجة، ليسمحن بهذه التحوّلات التي ضحك عليهن بها أطباء دجّالون؟ وأي نوع من الناس تشاهد هذه الكوارث الدرامية؟

عمليات التجميل تقدم لنا نساء متشابهات؛ يتم إيهامهن أنهن ما لم يمتلكن شفاها وخدودا منفوخة، وأسنانا بيضاء، وبشرة مشدودة، وذقنا بارزا يطلق عليه «ذقن نفرتيتي»، وآخر موضة في الحواجب (حواجب البومة). ولا تنسى الصدر الناهد والمؤخرة البارزة؛ ما لم يمتلكن هذا كله، فهن ذميمات ويفتقدن «أنوثة».

زادت ظاهرة «اليوتوبرز» و«الميك آب أرتيست»، والنجوم المزيّفة التي تتقاسم هوسها بالمظهر والمال مع ملايين المتابعين الذين يسحرهم لمعان هذا النوع من الحياة. تقدّم لنا قطيعا من نساء (ورجال بنسب أقل) مسلوبي الإرادة. إنهن دِلاء فارغة تمتلئ بالهواء الذي يُقدّم لهن، ولا يتطلب منهن التفكير أو العمل الجدّي. إنها جنّة الكسل الباذخ، حيث ليس عليك أن تفعل شيئا سوى أن تستعرض ما تملكه، وما لا تملكه مع آخرين، حتى جسدك وخصوصياتك. فهناك شركاتٌ كبرى مستعدّة لأن تقدّم لك فرص ترويج منتجاتها، إذا استطعت تسويق المنتج الذي تملكه مسبقا، أي جسدك.

تصبح، مع الوقت، فأر مختبر، تجرّب فيه الشركات آخر ما اخترعته، لجعله فأرا مطيعا لتعليماتها، وجزءا من قطيعها الذي ترمي له بما اخترعته، فيسارع إلى استهلاكه بعماء مطلق. تستحضر، هنا، الصفوف الطويلة أمام الشركات المصنّعة للهواتف عندما يتم طرح جيل جديد من منتوجاتها، حيث يتوقف مئات في مراكز التسوق الكبرى التي بدأت تغزو حتّى البلدان الفقيرة، من أجل أن يكونوا أول من يتلمّس المنتج الجديد، من دون أن يكون هناك تفكير في سخافة الموقف. ما الذي سيضيفه لك أن تكون المستهلك رقم واحد؟ ألا تنام إلّا والهاتف الجديد في حضنك؟

تبقى النّساء الضحايا الأكبر لهذا التّسليع، على الرغم من إقبال عدد متزايد من الشباب على القيم الاستهلاكية، ومواد التّجميل، من حلاقة وماكياج وأزياء. وفي حالتهم، لا تُسوّق لهم الشركات «الزجولة» في علب ومواد كيماوية، بل تعِدهم بالجمال والتفرّد فقط، لأنّ المجتمع العربي يربط الرجولة بالخشونة والصّلابة مسبقا، وهذه أشياءُ لا تباع في محلات ولا تصنع بمشارط الجرّاحين. ولكن بما أنّ الأنوثة مرتبطة بالضعف، والمظهر المتكلف وبمقاييس جسدية معيّنة، يسهل بيع الوهم للنساء. بينما الأنوثة مثل الرجولة تصنعها المواقف من مروءة وصدق وشجاعة، وهي كذلك لا تُباع، ولا تُلوّن، ولا تقاس بالأحجام.

> بما أنّ الأنوثة مرتبطة بالضعف، والمظهر المتكلف وبمقاييس جسدية معيّنة، يسهل بيع الوهم للنساء

«زوجات ستيبفورد» في الأصل رواية نشرت سنة 1972، للكاتب الأميركي إيرا ليفن، وتحولت إلى فيلم سنة 1975، ثم أعيد إنتاجه سنة 2004. الرواية عن سكان جدد لإحدى البلدات في الضواحي يلاحظون أن الزوجات في منتهى الخضوع والطاعة لأزواجهن، ويكتشفون أنهن روبوتات آلية من صنع الأزواج. والغرض من تحويل الزّوجات إلى روبوتات تقبلهن حياة الضواحي الرّتيبة، وترك الأزواج لهن فترات طويلة للعمل في المدينة، مع التحلّي بالطاعة المطلقة وتنفيذ الأوامر. لتضيف نسخة الفيلم لسنة 2004 ميزة أخرى، جعل الزّوجات مثل نجمات الإغراء في الجمال والجاذبية، مع تحويلهن إلى نموذج ربّة المنزل الماهرة والمحبوبة، على شاكلة نموذج الزوجة الذي كان سائدا في أفلام دوريس داي في منتصف القرن الماضي، ليصبح مصطلح «زوجات ستيبفورد» جزءا من الثقافة العامة، للإشارة إلى الزّوجات الخاضعات.

(كاتبة مغربية)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الشارع التونسي... موازين قوى ورسائل

المهدي مبروك

كان الشارع مهملا، مفهوما أو فضاء فعل جماعي، حتى بدا ينتبه إليه، منذ نحو عقدين، عالم الاجتماع الأميركي من أصول إيرانية، أصف بيات. أعاد الاشتغال عليه، ليمنحه مفهوما دقيقا في تحليل التغيرات التي حلت في المجتمعات العربية (مصر، الأردن...) ثم الثورات والحركات الاجتماعية العربية. منذ تلك اللحظة، كانت للشارع العربي، كما يسميه بيات، أصداء مدوية في شوارع غربية عديدة: الأميركية والبريطانية والإسبانية وغيرها.

أما في تونس، فقد تم الانتباه إلى الشارع، وعظمته تحديدا، حين تم إسقاط الرئيس زين العابدين بن علي من شارع الحبيب بورقيبة، في 14 جانفي (يناير/ كانون الثاني) من سنة 2011، وهو حدث تأسيسي في إدراك قوة الشارع الفائقة. امتدت حركة الناس لتستحوذ على الشارع وتحتل الفضاءات التي كانت مسيجة: ساحات وحدائق عمومية و«أنهج». تم اكتساح هذه الأمكنة وتحويلها إلى فضاءات عمومية، يتم فيها التعبير عن الآراء واتخاذ القرارات ومناهضة السياسات وإسقاط الحكومات أو مساندتها.

لم يكن الشارع من قبل يعني شيئا. كان الناس يستعملونه استعارة، للدلالة على كيان هلامي، هو أقرب إلى الرأي العام، أي ما يرادف المزاج العام. لم يكن لهذا الشارع قبل الثورات العربية دلالة سياسية، بل كان مكانا آخر، يملأه قسمات، يعبره المارّة والعربات، ويملأه الباعة المتجولون، وتغمره، من حين إلى آخر، البضاعة المهرّبة، وهي تتكدّس على جانبيه. كانت القبضة الأمنية التي أحكم بها النظام سيطرته على الشارع قد شلّت حركته، وسلطته مكانا للأمن والمراقبة، غير أن الأمر تغيّر جذريا، واصبح الشارع قوةً سياسية، تضاهي ما لصناديق الاقتراع أحيانا. استطاعت حركة الشارع، في طور الانتقال الديمقراطي، أي خلال هذه العشرية، أن تغير سياسات كثيرة، أسقطت حكوماتٍ، وأجهضت مبادرات، وعدلت سياسات .. إلخ.

انتظمت في تونس انتخابات دورية منذ سنة 2014، وأفرزت الصناديق نوابا منتخبين، تشكلت منهم حكومات، ولكن الجميع في تونس ظل يخشى الشارع، حتى تحول فاعلا سياسيا أقوى من الحكام الذين صعّدتهم إرادة الناخبين إلى سدة الحكم. لم تفلح البلاد بعد في صياغة المعادلة الحكيمة بين قوة الصندوق وقوة الشارع. ثمّة جدل حاد والتباس مضن ومريك ينهكان الديمقراطية التونسية الممزّقة بين سلطتي الديمقراطية والشارع، بين شرعيتي الصندوق والشارع، خصوصا في سياق الأزمات السياسية الحادّة التي تلاحقت على البلاد. ولكن اليسار تراجع بعد انتخابات 2019، وانسحب تقريبا بشكل كلي من المشهد السياسي الرسمي، فنوابه في البرلمان بعدد الأصابع. ومع ذلك علينا أن نقرّ أن هذا اليسار بالذات يجيد التموقع في منظمات المجتمع المدني، نقابات وجمعيات، تحظى بكثير من القبول في أوساط النخب، ولها القدرة الهائلة على أن تضغط، حتى لو كان ذلك بشكل سافر، مثلما آل أمر الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي تحولت، في السنوات الأخيرة، إلى ناطق باسم حزب يساري بعينه، أقصى حتى أقرب رفاقه وحلفائه من اليسار ذاته.

وفي هذه السياقات، تمر تونس بأزمة سياسية حادّة، تصادمت فيها رئاسة الحكومة والمسنودة من البرلمان ورئاسة الجمهورية التي تعتقد أن الشعب معها وأن الشارع يؤيدها، اندلعت تحرّكات احتجاجية، استطاعت أن تحتل الشارع ليالي عديدة بداية الشهر الفارط (فبراير/ شباط). وبدأ السيار يلوّح، بصريح العبارة هذه المرة، بإسقاط الحكومة والبرلمان معا، أي ما يعدّه «كنس المنظومة السياسية»، بل دعا إلى إلغاء ما ترتب عن انتخابات 2019، والذهاب إلى «حكومة ثورية». كما بدت مبادرات الإنقاذ تتناسل من بعضها بعضا.

وحتى لا يُلدغ المؤمن من الجحر مرّتين، بادرت حركة النهضة، وهي تتذرّع كيف استسلمت إلى اعتصام الرحيل سنة 2013، وتخلت عن الشارع، تغليبا للمصلحة الوطنية، وتجنّبا لحرب أهلية، عمل بعضهم على خوضها ضمن ما يعرف بـ«السيناريو ب»، على حد تصريح الأمين العام الأسبق للاتحاد العام التونسي للشغل، الحسين العباسي... بادرت هذه المرة بالنزول إلى الشارع فيما يشبه «بروفة» على استعماله عند الاقتضاء، أو على الأقل اختبار وزنها، ليس الانتخابي طبعا، بل «الشوارعي». ومن سوء الحظ أن حزبا يساريا رهن كل وجوده لمعادة «النهضة»، قد اختار بغباء النزول إلى الشارع في اليوم نفسه، ولم تفصله عن «النهضة» سوى عشرات الأمتار. ثم بعد أسبوع، عاد اليسار، أول من أمس السبت، جمعيات ومنظمات وطنية وأحزاباً، إلى الشارع، للدفاع عن قضايا عديدة: إطلاق سراح الموقوفين على خلفية احتجاجات جانفي (يناير/ كانون الثاني)، التنديد بموت موقوف في مركز شرطة في مدينة صفاقس قبل أيام، تنقيح قانون متعلق بـ«استهلاك المخدرات» .. إلخ. غير أن الخيبة أصابت الجميع، فعلى الرغم من نبل هذه القضايا، لم يشارك سوى مئات في حركة الشارع هذه.

> الديمقراطية، وإنْ تقرا للشارع ألف حساب، لا تمنحه الشرعية، حتى ينقلب على حقائق الصندوق

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

رسالة بايدن: كونوا حذرين

وائل السواح

يحاول الرئيس الأميركي، جو بايدن، الإمساك بالعصا من منتصفها، في بناء سياسته الخارجية عموماً، وخصوصاً في منطقتنا العربية، ولكنه أرسل مع ذلك رسالة واضحة، حين ضرب قوات موالية لإيران في سورية. جوهر الرسالة: «كونوا حذرين». وقد ترسم هذه الرسالة حدود العلاقة بين الولايات المتحدة الجديدة مع كل من إيران والسعودية واليمن ومصر وسورية.

مع إيران، لا يخفي الرئيس بايدن رغبته في العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015، لكنه يدرك جيداً أن من المستحيل الرجوع إلى ذلك العام. وقبل أيام، أوضحت المرشحة لمنصب نائب وزير الخارجية، ويندي شيرمان، أن ذلك مستحيل، لأن «العالم قد تغير في السنوات الست منذ توقيع الصفقة الأولى». وفي حديثها، خلال جلسة تثبيتها في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قالت شيرمان إن إدارة بايدن - هاريس تريد «العودة إلى الصفقة، «ولكن لجعلها أصلب وأكثر قابلية للبقاء ولاستخدامها منصة لإجراء مفاوضات بشأن جميع المجالات التي تسبب القلق».

ومع المملكة السعودية، كان بايدن صارماً في قضية جريمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، فسمح بنشر تقرير المخابرات الأميركية، ورفض الحديث إلى وليّ العهد محمد بن سلمان. وأدرجت وزارة الخزانة احمد محمد العسيري، النائب السابق لرئيس المخابرات العامة في السعودية، وقوات التدخل السريع السعودية، بسبب دورهم في الجريمة، استناداً إلى قانون ماغنيتسكي الدولي للمساءلة بشأن حقوق الإنسان، بينما حرم وزير الخارجية 76 مسؤولاً سعودياً آخرين متورّطين في الجريمة دخول الولايات المتحدة. بيد أن واشنطن لم تذهب إلى حدّ معاقبة بن سلمان نفسه، وأكّدت دعمها السعودية في الدفاع عن أراضيها. ولام ليبراليون يساريون كثيرون الرئيس بايدن لتقاعسه عن تحميل وليّ العهد السعودي مسؤولية الجريمة، من بينهم روبن رايت التي كتبت مقالة في «نيويوركر» بعنوان «بايدن يخون وعوده في الدفاع عن حقوق الإنسان وقضية خاشقجي». على مدى أيام، تعهدت الإدارة بأن بايدن، على عكس ترامب، سيتخذ إجراءاتٍ عقابية ويعيد ضبط العلاقة بين البلدين على أسس جديدة. وقالت السكرتيرة الصحافية للبيت الأبيض، جين ساكي، إن ردّ بايدن سيمرّ إلى موقفه المتشدّد في قضايا حقوق الإنسان على مستوى العالم. ولعله رمزٌ إلى ذلك بعض الشيء، ولكن ليس إلى الحدّ الذي كنا نتوقعه.

وجنوباً، غيّر بايدن إلى حدّ كبير من سياسة سلفه، ترامب، في اليمن، فرفع أولاً تصنيف الحوثيين جماعةً إرهابية، اعتباراً من 16 فبراير/ شباط. وقال وزير الخارجية، أنطوني بلينكن، إن القرار ياتي «اعترافاً بالوضع الإنساني القاسي» في اليمن، مضيفاً أن إدارة بايدن أصغت إلى تحذيرات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة وأعضاء الكونغرس بشأن تأثير قرار تصنيف جماعة الحوثيين إرهابية على توريد السلع الأساسية، مثل الغذاء والوقود إلى اليمن. لكن الوزير شدّد على العقوبات المفروضة على كبار قياداتهم، وخصوصاً عبد الملك الحوثي وعبد الخالق بدر الدين الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم، لاتخاذهم خطوات «تهدّد سلام اليمن وأمنه واستقراره». وفي الوقت عينه، أعلن تقديم حزمة مساعدات أميركية بقيمة 190 مليون دولار لليمن، مطالباً الجميع «بوقف هجماتهم على المدنيين في اليمن»، مؤكّداً أن الولايات المتحدة ملتزمة زيادة المساعدات الإنسانية في اليمن، وطالب الحوثيين بإيقاف هجماتهم، مشدّداً على أن «ما يُنهي الأزمة في اليمن هو إنهاء الحرب». وأعربت إدارة بايدن، أخيراً، عن قلقها بشأن سجل حقوق الإنسان للحكومة المصرية، وخصوصاً بعد اعتقال أفراد عائلة مواطن مصري - أميركي ناشط في حقوق الإنسان. ولكن لم تمرّ ساعات، حتى كانت وزارة الخارجية تعلن بيع ما يقرب من مائتي مليون دولار من الأسلحة للقاهرة، في أول صفقة كبيرة للأسلحة إلى الشرق الأوسط في عهد بايدن.

وكانت مصر والولايات المتحدة حليفين قديمين، منذ أعلن الرئيس الراحل أنور السادات أن 99% من أوراق الحلّ في المنطقة بيدي واشنطن، قبل أن يطرد الخبراء السوفييت من مصر. وتعزّزت العلاقة بعد معاهدة كامب ديفيد واتفاقية السلام مع إسرائيل. وتتلقى مصر مساعدة عسكرية أميركية كبيرة، ولكن حكم عبد الفتاح السيسي الدكتاتوري، الذي يزيد في كل يوم من الإسفار عن وجهه الاستبدادي، أثار انتقادات شديدة من دعاة حقوق الإنسان الأميركيين والمصريين، الذين خرجوا مراتٍ إلى الشوارع للاحتجاج، على الرغم من القمع الوحشي الذي يمارسه السيسي للمعارضين، لا يبدو أنه يأبه كثيراً لدعوات الرئيس بايدن، فهو لم يُلق بالاً إلى الإدانة الدولية لحملته الأخيرة واسعة النطاق، بما في ذلك التنديد من الاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، والولايات المتحدة. وفي أول اتصال مع نظيره المصري، سامح شكري، أثار وزير الخارجية الأميركي، بلينكن، المخاوف المتعلّقة بقضية حقوق الإنسان في مصر، التي ستكون، كما أكّد، «محورية في العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر»، ولكن مصر، بعد أيام قليلة، اعتقلت أقارب الناشط الحقوقي المصري - الأميركي محمد سلطان، وكأنها تمدّ لسانها لإدارة الرئيس بايدن.

وجدّدت إدارة بايدن التزامها أمن إسرائيل دولة يهودية، لكن بايدن كان واضحاً وصارماً في المطالبة بدولة فلسطينية تكون إلى جوارها، ولا يبدو أنه متحمّس لقرارات سلفه المحابية لنتنياهو واليمين الإسرائيلي عموماً.

وتبقى سورية. الخوف الأكبر أن يعيد الرئيس بايدن ربط سياسته في سورية بسياسته مع إيران. وكما قدّم الرئيس أوباما كلاً من العراق وسورية على طبق من فضة إلى مالي إيران، ثمّة خوف بين السوريين من أن يذهب بايدن في استرضاء إيران إلى حدّ التضحية بكل آمال السوريين في بلد حرّ، مستقلّ، موحّد، وديمقراطي. ومع ذلك، فوجئ الجميع بالرسالة القوية التي وجّهها بايدن إلى إيران والمليشيات المدعومة منها في العراق وسورية، حين اختار أن يوجّه ضربة عسكرية قوية إلى مليشيات حزب الله العراقية المدعومة من إيران والموجودة في سورية. بينما لا يحبّذ بايدن أي دور عسكري أميركي في سورية، فإنه لن يكون على الأرجح طرق العود، كما يشتهي بعضهم. ورسالته التي أعلنها، بعد الضربة في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي (فبراير/ شباط) واضحة، حين خاطب إيران بقوله: «لا يمكنكم أن تتصرفوا هكذا وتفلتوا من العقاب. كونوا على حذر!»

ومع ذلك، إمساك العصا من المنتصف ليس دائماً الحلّ المثالي لمشكلات العالم العالقة، فلا بدّ من الوضوح في الرؤية، حين تصل الأمور إلى مفاصل محدّدة. لقد وعد الرئيس قبل انتخابه، وتعهد بعيد انتخابه، بإعادة الديمقراطية إلى جدول الأعمال بعد أربع سنوات من «تدليل» الرئيس ترامب السافر، وغير المبرّر، الديكتاتوريين. ووعد بايدن باستضافة تجمع لديمقراطيات العالم لإظهار التزامه القيم الديمقراطية في كل من الخارج والداخل. ويبقى السؤال: إلى أي حدّ سيمضي الرجل في تحقيق هذا الوعد وذاك التعهّد؟ هل سيتجاوز الخطاب والإيماءات إلى صنع سياسة ملموسة؟

(كاتب سوري في واشنطن)

> إمساك العصا من المنتصف ليس دائما الحلّ المثالي لمشكلات العالم العالقة، فلا بدّ من الوضوح في الرؤية

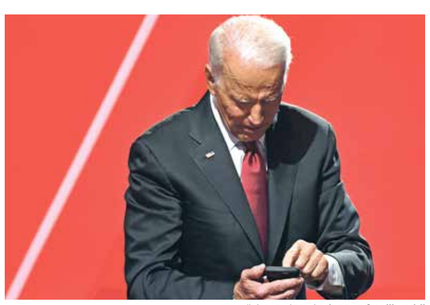
الرئيس الأميركي جو بايدن (سوك يوب/فرانس برس)

أسئلة أم عجائب عربية؟

معن البياري

أما وأن وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، كتب خطابه، باللغة الفرنسية، إلى رئيس الحكومة ووزاراتها، يُعلمهم بقطع الصلات مع السفارة الألمانية في الرباط، ألا يعدّ هذا تجاوزاً للدستور المغربي الذي ينصّ على أن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد؟ ليس أحمد قطّان سفيراً سابقاً للعربية السعودية في القاهرة فقط، بل هو وزير راهن في حكومة بلاده. وبالتالي، ألا يستدعي تعقيباً حكومياً مصرياً رسمياً قولُه، أخيراً، إن أحمد شفيق هو من نجح في انتخابات الرئاسة المصرية، في عام 2012، وإن تدخلاً من السفيرة الأميركية في القاهرة هو ما صيّر محمد مرسي رئيساً؟ ليس الرقص بالسيوف من فولكلوريات العراق، وبابا الفاتيكان رجل سلام ومحبة. ولذلك، أليس من بالغ الغباء أن يُستقبل الضيف الكبير في احتفالية به في بغداد باستعراضٍ رجالاً بالسيوف التي لا تحيل إلى غير العنف والقتال؟ بمناسبة تعديلٍ في الحكومة الأردنية أعلن أمس، أليس محقّاً سؤال الأردنيين، الدائم والمزمن، عن أسباب التعديلات الوزارية التي لا تتوقف في بلدهم، ويصعب عدّها، من فرط تكرارها. ما إذا كانت تعود إلى مقتضياتٍ وجيهةٍ أو إلى تلزيمات وتنفيعات وترضيات ومحاصصات؟ عندما تتلقى رئاسة الجمهورية في تونس خمسمائة لقاح صيني هديةً من أبوظبي، ولا تُفصح عنها، إلا بعد نشر خبر عنها في موقع إلكتروني إماراتي، من دون علم الحكومة ووزارة الصحة التي لم تصرّح بعد باستخدام اللقاح الصيني، أليس هذا السلوك استخفافاً بالتقاليد المؤسسية في عمل أي دولةٍ في العالم، ويجب مساءلة الرئيس بشأنه؟ يُعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، حسّان دياب، تلويحه مهدّداً بالاعتكاف، وسيلة ضغط منه على الطبقة السياسية في بلاده، لتصل إلى توافق بشأن تشكيل الحكومة البديلة. ولكن، كم لبنانياً على قناعةٍ بأن هذا «الاعتكاف» إن حدث سيؤثر في شيء؟ إلى أي جنسٍ من الركاكة ينتسب خبر نفي «مصدر» مقرّب من رغد صدام حسين نفيها نيتها الترشّح في الانتخابات العراقية، ولمنصب رئاسة الوزراء؟ أي شعورٍ يستبدّ بأعضاء وفد المعارضة السورية في جولات مفاوضات اللجنة الدستورية، وهم يتابعون الترتي

آراء

علّمني طارق البشري... ذكريات في بيته

كارم يحيى

هذا المقال بمثابة «رد جميل» لمفكر مؤرّخ قاض مصري جليل، رحل عن دنيانا قبل أيام. أفسح وقته وفتح بيته أمام تساؤلاتي مع نقاشات ثريةٍ في زيارات على مدى أربعة عقود. وتواضع فقرأ كل ما قدّمته إليه من كتب ودراسات منذ شبابي الباكر، وناقشني فيها، وتحمّل كثيرا اختلافي ومشاغباتي معه. وبالفعل، علمني المستشار طارق البشري، في محطّات عديدة من حياتي، بفعل التفاعل المباشر، أو عبر قراءات لمؤلفاته وإسهاماته في الصحافة الثقافية والعامة. وأعتقد أن علاقة كهذه ممتدّة هي بمثابة «دراسة حالة» لما كان يفعله مع مصريين عديدين وغيرهم، وأيضا لتفاعل أجيال.

ولد طارق البشري بعد ثورة 1919 بنحو 14 عاما، وهي أظنها من الأحداث الجسام في تكوينه وتوجهاته. اهتز في العمق بهزيمة يونيو 1967، وكان عمره 43 سنة، بينما كنت في التاسعة. لكنني سرعان ما كنت بين جيل أنضجته صدمة الهزيمة وآلامها مبكرا. جيل قرأ ووعى كتاباته في عقد السبعينيات في مجلات ثقافية سياسية لليسار المصري، تصدر على هامش المؤسسة الصحافية للدولة، «الطليعة» عن «الأهرام» و«الكاتب» التي احتضنتها دار التحرير صاحبة يومية «الجمهورية». ثم سرعان ما قرأنا له، خلال هذا العقد، كتبا ثلاثة أسهمت في خلخلة قيم وتصورات عن تاريخ مصر السياسي، سعت مناهج التعليم الرسمية في عهدي الرئيسين، جمال عبد الناصر وأنور السادات، إلى هيمنتها على عقولنا. وقد كنا، ومن سبقنا بسنوات، نفيق مفزوعين حيارى على الهزيمة المسمّاة رسميا «النكسة»، لنقتل «الأب/ الريس»، ونبحث عمّن نتحاور معه، ويتحمّل نقدنا وغضبنا.

وعندما أنظر إلى الأمر اليوم، أدرك فضل كتبه «الحركة السياسية في مصر 45 . 1952» و«الناصرية والديمقراطية» و«سعد زغلول يفاوض الاستعمار». حقا.. أسهمت، مع كتب لمؤرخين جاؤوا من الجامعات المصرية، كالراحل محمد أنيس وغيره، بعد 1967، في أربعة أمور: بناء رؤية نقدية لتاريخ مصر السياسي الرسمي الحديث والمعاصر، والكشف عن أحداث مهمة كانت طي التجاهل والنكران من نظام شمولي، يقوم على عبادة الحاكم الفرد (الريس)، ويصم ما قبل 23 يوليو بالسلبيات في المجمل، ويقلل من أهمية المبادرات المجتمعية غير السلطوية، وإحياء قيم الديمقراطية والتعدّدية في سياق كفاح الشعب من أجل الاستقلال الوطني، وإعادة الاعتبار بالمنهجية وطرح القضايا المسكوت عنها للقوى الاجتماعية في بلادنا.

التقيت طارق البشري، صاحب الكتاب الرابع، المهم أيضا عندي وجيلي في شبابنا، «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية»، الصادر مطلع الثمانينيات. وفي تلك الأيام، فتح أمامي بيته للمرة الأولى. لم أذهب إليه حاملا تساؤلات ومسائل تتعلق بما قرأت في كتبه ودراساته الموثقة في التاريخ وحسب، بل تأبطت أيضا أوراق دراسة غير منشورة، كتبتها بعيد التخرج في كلية الإعلام جامعة القاهرة، تتناول بتحليل المضمون افتتاحيات المجلة الشهرية، الدعوة، الناطقة باسم جماعة الإخوان المسلمين، المصريين، والتي عادت إلى الصدور في نهاية بين 1976و1981. وفي زيارة لاحقة، ناقش المفكر المؤرخ الكبير، المعروف جيدا بين المثقفين ويكبرني بربع قرن، باهتمام الدراسة ونتائجها نقاشا معمقا مشجعا، تعلمت منه كثيرا. ومن ذلك ملاحظته بشأن استخدام الدراسة لقب «ناصر». أتذكر أنه قال لي، بلطف وبأدبه الجم مع قدر من الفكاهة: «الكلمة خواجاتي وببرنيطة.. لماذا لا تكتب عبد الناصر؟».

وكانت هذه الملاحظة، الشكلية البسيطة، لكن الذكية، مدخلا إلى حوار أعمق امتد عن الأصالة، وإعادة قراءة التراث والسعي إلى التمسك بجذور الهوية العربية الإسلامية. وكنت حينها، وأنا الشاب اليساري المستقل، أدرك أن المفكر المؤرّخ يجرى تحولاته من الماركسية إلى لون ما من «الإسلام الحضاري/ السياسي» . وبعد نحو العامين، بين 1983 و1984 أجريت معه حوارا عن هذا التحول الذي دشنته، على نحو لافت، مقدمة الطبعة الثانية من كتاب «تاريخ الحركة السياسية 1945 . 1952». وقد تضمنت مراجعاتٍ لافتة ومثيرة للجدل، وجلبت عليه وما زالت هجوم يساريين وليبراليين. واعتمد هذا الحوار لمجلة الشراع اللبنانية أسئلة نقدية، قد يراها بعضهم «محرجة»، لكنه لم يغضب منها أبدا.

يستحق طارق البشري جهد دراسته وفهمه في سياق هذا التحول بين كوكبة من المثقفين اليساريين المصريين، بعد سنوات من 1967. ولعل من أبرز أعلامه الراحلين عبد الوهاب المسيري وعادل حسين ومحمد عمارة، وثلاثتهم بالترتيب، وبدرجات متفاوتة، لم يقتلعوا جذورهم اليسارية الماركسية تماما، بل ظلوا يحتفظون، على الرغم من تحوّل كهذا نحو «الإسلامية»، بمنهجياتٍ وإخلاص لقضايا مجتمعية تعود إلى اليسار. وأستطيع اليوم، وعلى بعد كل هذه السنوات، ملاحظة جامع فكري طريف، يربط بين البشري ورفاقه هؤلاء وبين اثنين من خارج «نحو الإسلامية»، جلال أمين وسمير أمين، أخاله مقاومة التغريب والتبعية للنموذج الغربي الأوروبي الأميركي والاستهلاكية والنيوليبرالية، مع درجات متفاوتة من البحث عن «الهويات» و«الأصالة».

ولعل التحول إلى «الإسلامية» جاء ترجمة أيضا لإخفاق جماعات اليسار المصري وعجزها على الصعيد المجتمعي السياسي بعد 1967عن تطوير الخطاب وطرق العمل لبناء شعبية وازنة، فيما كان «الإسلام السياسي» ينتشر مجتمعيا، وبين شرائح الطبقة الوسطى الجديدة، وفي صعود. ولعل مقاومة «الاغتراب» في الداخل المحلي، وإزاء الخارج الأوروبي الأميركي، وما يترتب عليه من «انعزال الأفكار ولا فاعليتها» تحمل تفسيرا، من بين عوامل عدة، لسياق هذا التحول. ومع هذا، يتعين القول إن نقد طارق البشري الذي أبهر جيلي الطبيعة السلطوية العسكرية البوليسية للنظام الناصري، وسحقها تراثا ديمقراطيا عرفته مصر سابقا، وجنايتها على الحريات، لم يكن ليمنعه (البشري)، خلال زياراتي بيته، من التعبير عن تقديره المنجزات الوطنية والاجتماعية للرئيس عبد الناصر، وحرصه على التمييز بينه وبين خليفتيه، أنور السادات وحسني مبارك.

تفيد الحوارات الثرية في بيت طارق البشري، والتي امتدت إلى ما قبل وفاته بنحو عامين، بأنه كان لدى الرجل منطقه وطبيعة شخصية ألزمته، إلى حد ما، «بيت القاضي»، فعزف حتى بعد تقاعده من الوظيفة في القضاء الإداري عن المشاركة في الفضاءات السياسية أو الحزبية في الأغلب. ولكن ثمّة «نقطة توتر» فكري هنا بين احترامه وتقديره الكبير، باعتباره رجل قانون، الدولة ومؤسساتها ونزوع مؤرّخ يحلل البنيات والتغيرات المجتمعية السياسية الأرحب، إلى تجاوز «الإصلاحية» تجاه تغوّل سلطة الدولة على المجتمع والمواطن إلى «ثورية» ما. وهذا «التوتر الفكري» أظنه يستحق أن يعكف عليه بحّاثة جادّون. والانتقادات التي توجّه إليه بشأن عمل لجنة التعديلات الدستورية في ظل المجلس العسكري الأول بعد ثورة يناير (2011) يمكن مناقشتها في سياق فهم هذا «التوتر» أيضا.

> مفكّر مؤرّخ ورجل قانون وقضاء يتمتع بصبر وحلم تقبل الاختلاف بين التيارات الفكرية السياسية والأجيال

> نقده الطبيعة السلطوية لنظام عبد الناصر لم يمنعه من التعبير عن تقديره منجزات هذا النظام الوطنية والاجتماعية

علمتني هذه الحوارات كيف أن مفكّرا مؤرّخا ورجل قانون وقضاء بهذه القامة، يتمتع بصبر وحلم تقبل الاختلاف بين التيارات الفكرية السياسية والأجيال، شديد الاهتمام بأن يستمع إلى رأيك، بما فيه ملاحظاتك النقدية لكتبه وكتاباته. شديد الاهتمام بما تكتب، يناقشك بعناية، ويفيدك بملاحظاته. ولا يأنَف من الجدال أو يتذمّر منه، إلا فيما ندر جدا. انتقدت كتاباته المتأخرة عما أسماه «التيار الأساسي في الأمة»، وتجرّأت وفي بيته بالتعبير عن خشيتي من فتح الباب لفاشية تستند إلى دين الأغلبية في مصر، ولم يغضب. ونشرت في «الأهرام» بعد عام 2013 عرضا نقديا متعدّد الأوجه لكتابه «محمد علي ونظام حكمه»، فأسعده فيما كان محاصرا إعلاميا وصحافيا. بل بقيت للجدل فصول أخرى وآفاق من دون أن تفسد المحبة، أو يفتر الاهتمام. ولطالما ناقشني فيما كتبت عن تونس، نظرا إلى زياراتي المتكررة لها وإقامتي فيها مراسلا لصحيفة الأهرام. وظل دائم التساؤل عن تجربة حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، ومدى اختلافها عن مسار الإخوان المسلمين في مصر ومصيرهم. ولم تكن آرائي توافقه تماما، لكنه ظل دائم الرغبة في الاستماع والنقاش.

ولا أعرف عثراتٍ اعترضت علاقتي به أبدا مع اختلاف الأجيال والآراء والتوجهات. ويوما حملت إليه نسخة إهداء من كتابي «خريف الإخوان»، الذي نُشر في القاهرة يناير/ كانون الأول 2105 (لم يوزّع)، ويتضمن ما قاله في مقابلة خاصة من أجل الكتاب عن علاقة «الإخوان» بمؤسستي الجيش والقضاء بعد ثورة يناير، مع تعريفٍ لم يستسغه بأنه «المفكر الإسلامي المتعاطف مع الإخوان». وعندما عدتُ إلى بيته، اكتفى بلوم عابر، معترضا على هذا التعريف، في سياق نقاش جادّ، وملاحظات موضوعية على الكتاب.

رحمه الله ولروحه السلام والمحبة .. هكذا علمني.

(كاتب وصحافي مصري)

إسلام علوش... القضاء الأجنبي والعدالة الانتقالية السورية

حسان الأسود

وسط نقاش حادّ بين مؤيد ومعارض ومتحفّظ على نهج الملاحقات القضائية التي تعمل عليها منظمات حقوقية سورية في أوروبا، نشرت عائلة الناطق السابق باسم جيش الإسلام، مجدي نعمه، المعروف باسم إسلام علّوش، صوراً له، وهو المحتجز في سجن فرنسي على ذمّة التحقيق في قضايا جنائية، يظهر فيها تعرّضه للعنف الجسدي، من خلال كدمات بادية على وجهه بوضوح. وغرّدت العائلة، عبر حساب خاص لها، على منصّة تويتر، بما معناه إنّ هذا غيضٌ من فيض ما لحق ابنها من ضيم. ثم ظهر المحامي الفرنسي، رافائيل كمبف، المكلّف بالدفاع عن الرجل، عبر تسجيل مرئي، وأكد الواقعة، وعللها بالعنف المستشري لجهاز الشرطة الذي يعاني منه المجتمع الفرنسي عامّة.

يتفاوت عنف أجهزة الشرطة والأمن من بلد إلى آخر. وفي فرنسا، حاولت السلطة التنفيذية، قبل أشهر، إعطاء الغطاء القانوني لهذا العنف، عندما قدّمت إلى البرلمان مشروع قانون يجرّم عمليات تصوير ضباط الشرطة وعناصرها في أثناء تأديتهم مهامهم، لكنها تراجعت عن المقترح، نتيجة احتجاجات شعبية كبيرة. وبكلّ تأكيد، لا يمكن إنكار وجود قضاء فرنسي عريق، أصدر قبل أيام حكماً على الرئيس الفرنسي الأسبق، ساركوزي، بتهم فساد وتجاوز حدود السلطة. ما يعني أنّ وجود سلطات قضائية حيادية ومستقلة، تتمتّع بثقة عالية وطنية ودولية، يشكّل بلا ريب ملجأً من عسف السلطات التنفيذية وتجاوزاتها. من هنا، يجب مناقشة قضيّة الاعتداء التي تعرّض لها مجدي نعمه، مدخلا لمناقشة بعض ما يخصّ موضوع العدالة الانتقالية في سورية.

باختصار، يمكن أن يكون إسلام علوش (مجدي نعمه) قد قاوم عملية اعتقاله. وهذا وارد جداً، باعتبار أنّ ما رشح من معلومات أفاد بأنّ قوّة أمنيّة بلباس مدني هي من نفّذت هذا الاعتقال، ظناً منه أنها عملية اختطاف أو ما شابه. وقد أوضح محاميه، في تسجيله المذكور، أنّ الصورة المنشورة أخذت بعد اعتقاله مباشرة. في كل الأحوال، يبقى المجال متاحاً أمام مجدي نعمة، وأمام محاميه، للتقدّم بدعوى ضدّ عناصر الشرطة، لإثبات تجاوزهم حدود القانون، وللمطالبة بمحاسبتهم وبالتعويض عمّا لحقه من أضرار جسدية ومعنوية وأدبيّة.

صورة إسلام علوش التي نشرتها عائلته (تويتر)

يحق للسوريين المقهورين من حجم الإجرام المرتكب ضدّهم خلال عشرة أعوام أن يتشاءموا عندما يشاهدون هذه الصور، كما أنّ من حقهم التشكيك بعدالة النظام القانوني الدولي، وبالعدالة الجنائية ذاتها، وبكل النظام الدولي العالمي الذي وقف يتفرّج عليهم، وهم يُسحقون ويطحنون ببثّ مباشر أمام شاشات التلفاز ووسائل التواصل، بكلّ حقد واستخفاف بأدنى القيم الأخلاقية والإنسانية. لكنّ الحديث عن العدالة في فرنسا أو ألمانيا أو أي بلد آخر يجب أن يراعي الفوارق الموضوعية بين ما هو ممكن ومُتاح قضائياً وقانونياً من جهة، وما هو مرغوب ومطلوب من السوريين من جهة ثانية.

لا يمكن حلّ المعضلة السورية في أروقة المحاكم، لأنّه حلّ سياسي، وبأدوات دولية ووطنية سورية. كذلك فإنّ العدالة في سورية لن تأتي عبر المحاكم الفرنسية والألمانية، ولا عن طريق المحكمة الجنائية الدولية أو أية محكمة دولية خاصّة. العدالة الانتقالية مسار طويل شائك ومعقّد، ويحتوي على مروحةٍ واسعة الطيف من الأدوات اللازمة لمعالجة آثار الانتهاكات الجسيمة والمتراكمة عبر سنوات الحكم العسكري، بدءًا من انقلاب حزب البعث عام 1963.

وتشكل الملاحقات الجنائيّة أحد أبرز الأدوات ذات النتائج الظاهرة مباشرة للعيان وأهمها، لكنّها غير كافية بطبيعتها لإنهاء الصراع وآثاره، فالملاحقات الجنائية محدودة الأثر دوماً ولأسباب مختلفة، فهي تتعامل مع الماضي، وما حصل به من جرائم أولاً، وهي تعتمد أدواتٍ غير مرنة ثانياً، لأنها مقيّدة بالقوانين الموضوعية والإجرائية وبوسائل الإثبات المحدّدة سلفاً، وهي غير مؤهلة للتعامل مع الحجم الهائل للجرائم المرتكبة، والتي تعجز عنها أكبر الأجهزة القضائية في العالم وأعرقها وأقواها ثالثاً، فالقضاء مخصّص بطبيعته للتعامل مع حالات إجرام فردية، وهذا محكومٌ بطبيعة المسؤولية الجنائية، فهي مسؤولية فردية لا جماعية، لأنّ كلّ فردٍ مسؤول عن أفعاله، وهذا مردّه الفلسفة الجنائية ذاتها القائمة على وجوب توفر الركن المعنوي في أي جرم، إلى جانب الركن المادي، والأول يقوم على عنصري العلم والإرادة، وكلاهما فردي لا يمكن بحثه بشكل جماعي. وتقف أسباب كثيرة أخرى عائقاً أمام إحداث الأثر المتوقّع من الملاحقات الجنائية، لعلّ أهمّها التمويل. وبعد ذلك ضرورة توفّر الكوادر المدرّبة المؤهلة للتعامل مع القضايا في جهازي القضاء والأمن، والبنى التحتية المتعلقة بالمحاكم والسجون ودور التوقيف، والبنى الفوقية المتعلقة بالأنظمة والقوانين.

ولو عرفنا أنّ العدالة الانتقالية بأشكالها المعروفة أنتجت أدواتٍ أخرى أثبتت فاعليّتها في البلدان التي طُبّقت فيها، لوجدنا كم هي التحدّيات كبيرة أمامنا، فمعالجة أسباب الانتهاكات الفظيعة ومناخاتها تقتضي التعامل مع المؤسسات القائمة عليها. من هنا، يجب العمل على إصلاح مؤسسات الدولة التي شاركت، أو من المحتمل أن تشارك في الانتهاكات، أو التي كان من واجبها منع وقوع هذه الانتهاكات. على سبيل المثال، يجب إصلاح بنى الجيش وقوات الشرطة وأجهزة المخابرات والأمن، ويجب إصلاح مؤسسات القضاء، ويجب تحرير الإعلام والصحافة، ويجب تدعيم قوى المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وجمعيات واتحادات، لتتمكّن، مع الصحافة، من مراقبة أداء مؤسسات الدولة، ويجب إصلاح الأنظمة والقوانين المتحكّمة بهذا كلّه، لمنع إمكانية ارتكاب هذه الانتهاكات مستقبلاً.

> الملاحقات الجنائية الجارية الآن في أوروبا، أو التي ستجري خارج سورية، ليست جزءاً من مسار العدالة الانتقالية السورية إطلاقاً

> لا بدّ من التضامن مع علوش، ومع أيّ إنسان يتعرّض للتعذيب أو العنف أو الإهانة، من السلطات الرسمية أو سلطات الأمر الواقع في أيّ مكان

إضافة إلى هذا، هناك تحدّيات هائلة تتمثل في تعويض الضحايا، وهذه بحدّ ذاتها بحاجة لتخطيط استراتيجي بعيد المدى للتعامل معها، فالأمر يحتاج معرفة من هم الضحايا أولاً، ثم تحديد تاريخ الانتهاكات التي يجب التعامل معها ثانياً، ثم المعايير التي يجب تطبيقها على هذا وذاك ثالثاً، ثم تحديد آليات التعويض رابعاً، وقبل ذلك كلّه تأمين التمويل اللازم لهذا الأمر.

تصطدم برامج العدالة الانتقالية دوماً بأولويات أخرى، لا تقلّ عنها راهنية وأهمية، فتحقيق الاستقرار الأمني في الدول الخارجة من الصراعات والحروب والثورات أمرٌ لا بدّ منه، ثم تحقيق الاستقرار السياسي الذي لا يمكن بدونه تحقيق تنميةٍ مستدامةٍ وسلم أهلي مستقر، وتأتي عقبات النهوض الاقتصادي، بقطاعاته المختلفة، مثالا بارزا على التحدّيات الهائلة. وفي الحالة السورية، علينا التفكير مليّاً بالاحتلالات الأجنبية والمليشيات العسكرية من مختلف الجوانب وبضبط فوضى السلاح. وعلينا التفكير بالدمار الهائل الذي أوقعته آلة الحرب بالبنى التحتية، وفوق ذلك كله بالديون التي راكمها نظام الأسد على الدولة، والعقود التي وقّعها مع الروس والإيرانيين، لإمداده في حربه على السوريين.

يقود هذا كلّه إلى القول، بكلّ ثقة، إنّ الملاحقات الجنائية الجارية الآن في أوروبا، أو التي ستجري خارج سورية، ليست جزءًا من مسار العدالة الانتقالية السورية إطلاقاً، فالأخير لا يبدأ إلا في سورية، ومع عملية الانتقال السياسي من عهد الديكتاتورية إلى عهد الديمقراطية أو بعدها. ومهما حاولت حكومات الدول الغربية والمنظمات الدولية تضخيم آثار هذه الملاحقات والأحكام وتعظيمها، فإنها لن تحجب عنّا حقيقة الأمر أنّها من باب الاستثمار السياسي أولاً. وللتخفّف من وطأة تأنيب الضمير عن السكوت غير المبرّر عن هول المحرقة السورية المستمرّة منذ عشرة أعوام ثانياً. ولمحاولة تفادي شرعنة إعادة تأهيل جزّار العصر بلا منازع بأدوات قانونية ثالثاً. وفي النهاية، لا بدّ من التضامن مع مجدي نعمه، ومع أيّ إنسان يتعرّض للتعذيب أو العنف أو الإهانة، من السلطات الرسمية أو سلطات الأمر الواقع في أيّ مكان. ولا يتعارض هذا مع مبدأ وجوب محاكمة مرتكبي الانتهاكات أبداً، بل يتكامل معه، ومع مبدأ البراءة المفترض في كلّ متهم حتى تثبت إدانته بحكم قضائي مُبرم.

(كاتب سوري في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري**
▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads